دراسة وصفية تحليلية لمؤلفات الباحث محمد العربي ولد خليفة

د. صالح بلعيد

المقدمة: لقد استقيت خطاب ومقولات هذه الدراسة من محورين أساسيين، هما : مؤلّفات الباحث المنشورة، وعددها عشر[1] بالإضافة إلى

---

1. ترسيمة تفصيلية للمدوّنة المعتمدة.

	عنوان الكتاب	الاختصاص	سنة الصدور
1	الثورة الجزائرية : معطيات وتحدّيات.	التاريخ	1978
2	قضايا فكرية في ليلة عربية.	فلسفة	1984
3	المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية.	تربية	1986
4	التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية.	اجتماع	1989
5	النظام العالمي ماذا تغيّر فيه؟ وأين نحن من تحوّلاته؟	سياسة	1997
6	المحنة الكبرى.	تاريخ	1999
7	الجزائر المفكرة والتاريخية: أبعاد وملامح.	تاريخ	2000
8	الجزائر والعالم: ملامح قرن وأصداء ألفية.	اجتماع	2002
9	المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية (ترجمة).	سياسة	2002
10	المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية	ثقافة	2003

أطروحة دكتوراه لم تنشر، ومؤلفات تحت الطبع، ومن السيرة الذاتية، والمقصود من ذلك؛ تتبّع المؤلّفات وصفاً وتحليلاً واعتماد السيرة العلمية، لتتزاوج هذه الأمور؛ بغية الخروج بدراسة تحليلية أصيلة، ولتكتمل على الوجه المطلوب. ورأيت –قبل الولوج في الموضوع– التعرّض إلى بعض الجوانب الاجتماعية التي لمستها خلال علاقة العمل التي جرت بيني وبين المؤلّف بحكم رئاسته المجلس الأعلى للغة العربية الذي كنت عضواً فيه.

إنّ احتكاكي البسيط بالسيد الأستاذ الدكتور محمد العربي ولد خليفة، أو السيد الرئيس كما تعوّدنا تسميته، كانت من باب تأدية الواجب لا غير، فلقد لمست حرصَه ومتابعتَه الصارمة والدقيقة لكلّ الملفات، والجلسات، والمطبوعات، والمنشورات، وتنصيب اللجان ومتابعة أعمالها وتحرّي نتائجها وكأنّي به مسؤول عسكري يصدر الأوامر ويتابع تنفيذها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تراه متواضعاً متسامحاً إلى أقصى الحدود، فتغلّبت خصلتا التسامح والتواضع عليه. ولا نقف عند هذا الأمر بل أراه سالماً مسالماً يدافع عن فكرته ولا يحاول فرضها، يستمع للرأي المضاد ويحترمه، يقبل المشورة ويوسّعها، وهمّه التوافق والاعتدال في الرأي ومحاولة الجمع لا التفريق. فكان الأبَ والأخَ المثاليَ لكلّ أعضاء المجلس؛ يجمعهم في لقاءات علمية وودّية، وفي أُلفة ودُعابة متواضعة، واحترام من نوع عالٍ. ولا أبالغ إذا قلت: إنّه سخي مقدام، يحترم العاملين ويبارك مبادراتهم، تأخذه العزّة والأنفة وهو يتكلّم عن **الوطن والدين واللغة العربية**، فتراه بأسلوب علمي مستشهدًا مقنعًا ومحاجًا بارعًا، فأنت أمام الإخلاص والسجيّة والفطرة وفي ذات الوقت تجدك أمام من ينطبق عليه قوله تعالى ﴿... فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَنْ

يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾ (الأحزاب : الآية 23) باعتباره مجاهداً مثقّفاً مخلصاً لهذا الوطن، قدّم جسده قرباناً في سنوات الجمر، ويرفع الريشة في سنوات الكرامة يدافع عن هذا الوطن وخاصة في المحنة الكبرى أين غَزُر إنتاجه. ففي كلّ المواقع التي وجد بها، يسيل قلمه مدافعاً مثل الأمس بفكر عالم نزيه، وبأسلوب المثقّف المسؤول، فلا يتسامح في قطوف السابقين، وإنّها إرث نعضّ عليها بالنواجذ، ويطرح للساحة الثقافية كمّاً من المنتوج الفكري يشرح الوضع ويقدّم الحلول، وهذا ما أهّله لينال وسام المقاوم من الدرجة الأولى، وتكرّمه وزارة المجاهدين بشهادة تقدير عن مجمل أعماله الفكرية ونشاطاته في مختلف المواقع والمسؤوليات، وهذا في مارس 2003م.

وإذا كان عليّ من شهادة حول نشاطه العلمي من خلال عضويتي في المجلس الأعلى للغة العربية أقول: إنّه منذ تسلّمه رئاسة المجلس شهدنا ديناميكية وحركية علمية متميّزة، أوصلت المجلس إلى إصدار أكثر من ثلاثين عنواناً، في مختلف الاختصاصات، دون إغفال الورشات والمنتديات واللقاءات التي تعقد في طاولة حوار الأفكار، وعلى مائدة فرسان البيان، وإلى تنظيم العديد من الملتقيات الوطنية والدولية والتي نوقشت فيها سلسلة من المحاور اللغوية والعلمية ذات العلاقة بقضايا اللغة العربية. والحقيقة : إنّ المجلس خلية نحل عاملة تجود بعسل مصفّى، فكان نشاطه ولا يزال زاخراً بالحركة، كما لمست في كلّ ذلك النشاط حرصه على الجانب العلمي في كلّ المواقع العلمية والثقافية، فأراه محاضراً شارحاً معلّلاً مستفسراً مذاكراً مناقشاً منتقداً متنقلاً إلى أكثر الملتقيات والمنتديات الوطنية والأجنبية وهذه سمة قديمة، حيث كان يكثّف مجهوداته الثقافية محاضراً بالأمانة الدائمة

لحزب جبهة التحرير الوطني، ويحاضر في دورات هيئات الأركان لقيادة الجيش الوطني الشعبي... كما أجده يتعدّد في كتاباته، فمن حديثه الكبير والمستفيض عن فظائع فرنسا الكولونيالية التي أضحت خصمه، إلى توجيه نداء لشبابنا بعدم الانبهار بالاستعمار الذي لم يأتِ إلا بالخراب، فيجب أن تُزال من عقولهم تلك الأفكار الممجّدة لفرنسا الكولونيالية بأنّها فرنسا الحضارة، ومن ذلك أراه يشهّر قلمه لإزالة الأفكار السلبية التي علقت ببعضهم، ويتوجّه في ذات الوقت إلى السلطة الأوربية التي تناست فعل الكولون في الجزائر وما تزال تعتبر الجزائر الفردوس المفقود ويذكّرها بأنّ الاعتراف بجرائم المستعمر أكثر من ضرورة وهي من خصال الشعوب المتحضرّة، فلمَ تصرّ فرنسا المستعمر على نكران أفعالها الإجرامية. كما كان في كلّ كتبه يؤكّد ضرورة إفهام الخصم التاريخي بأنّ الجزائر ليست جزءاً من فرنسا، ولا يمكنها أن تكون ولن تكون، وأنّ الجزائريين خلقوا للعزّة لا للذلّة، للسيادة لا للاستكانة، للنباهة لا للخمول، وفي كلّ هذا نراه متحدّثاً عن مكاسب النّصر والحرية، ويتعرّض في كتب أخرى للحديث عن التحرير الوطني الذي ينظر إليه على أنّه عملية الانعتاق من التحكّم الأجنبي، وفي ذات الوقت تفجير قوى العمل، لأنّ الوطن من شأنه تحقيق ازدياد الثروة وتحقيق الرفاهية، وإلا ما جدوى الاستقلال، إلى الحديث عن المجاهدين وذوي الحقوق كالمعطوبين، وتأخذه كتاباته مرات إلى الكتابة عن التنمية والديمقراطية في الجزائر وفي الوطن العربي، ويعرج على إبراز المحن التي عرفتها الأمة العربية، ويقف كثيراً عند المحنة الوطنية بتشخيص أوضاعها، وتقديم المسكنات التي تحدّ من هذا الطاعون غير المبرمج، ثمّ ينتقد نظام التربية والتكوين والبحث العلمي بشكل قاطع، ولم يمنعه هذا من تقديم

العلاج الشافي لما آل إليه الوضع التربوي المزري، حيث يشرح المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، وينظر إلى الإصلاح التربوي على أنّه الغاية الكبرى للتربية الأولى، ويجب أن يُنشد من أجل التحديث والتغيير؛ لأنّ التحديث يعمل على تلقين الثقافة الأصيلة وربطها بالثقافة المعاصرة، وإنّ كلّ الأمم التي أنجزت وحدتها واستقلالها وحقّقت استقراراً ثقافياً واجتماعياً عميقاً، اهتمت بالتربية وإصلاح النظام المدرسي. وقد تأكّد له هذا من خلال موقع التجربة التي حصلها عندما كان وزيراً للتعليم الثانوي والتقني خلال 1982-1984م من أنّ المدرسة باب التربية والتمدين، وتمثّل الإطار المرجعي والحضاري لقبول الآخر، والاستماع إلى الرأي المضاد، وعن طريق تحديثها تزول الطابوهات، وتفكّ القضايا الشائكة مثل: اللسان والهوية... وفي كلّ هذا نجد الكتابة في هذه القضايا تمثّل عنده الإطار الذي يفجّر فيه طاقته الجوهرية ذات الكمون العالي، وهي أكبر من أن تحدّ. غير أنّني ما لاحظت نقداً كبيراً للنظام الاجتماعي والاقتصادي إلا لماماً، وليس في ما كتبه ما ينمّ عن نقد اجتماعي صارخ أو مهدّد، باستثناء قضايا التربية التي شخّص فيها الواقع ونقدها نقداً ملموساً، ثمّ قدّم الحلول التي يراها تعمل على إخراجها من الأزمة..

ومن وراء هذا أجدني أقرأ مؤلّفاته هذه، فيتمثّل لي في مجموعة من المجدّدين المصلحين الذين قرأت عنهم ذات يوم، وبقيت أفكارهم الإصلاحية والتحديثية مختمرة في ذاكرتي، فأرى فيه : خير الدين التونسي، جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، رفاعة الطهطاوي، علال الفاسي، عبد الحميد بن باديس، طه حسين، مولود قاسم. هؤلاء دعاة يقظون ناشدوا التغيير، ورفضوا

الاستكانة، وروّجوا لأفكار الحداثة، وندّدوا بالتعسّف والاستبداد، وأبرزوا فظائع الاستعمار، ودعوا إلى رابطة الولاء للوطن، وإلى أن تكون الحكومات العربية دستورية، والحقوق محترمة، والمرأة حرّة، والتربية الوطنية شاملة والصناعة الوطنية دعامة لمستوى من العيش الرفيع، وإقامة المؤسّسات العلمية والدستورية، والسعي نحو الأخذ والعطاء مع الغير...

إنّ محمد العربي ولد خليفة من خلال مؤلّفاته، كاتب وباحث متّزن، ومسؤول ملتزم، وضع الحقيقة المطلقة لطائفة من الأفكار التي قام عليها الفكر الاجتماعي، وهمّه توجيه عقل الإنسان، وفي ذات الوقت ترك الحرية لهذا العقل في الحكم على العالم الاجتماعي، وإخضاع الطبيعة للتطبيقات العلمية عن طريق سنّ الشرائع التي تستهدف السعادة البشرية، ويكون ذلك بتحديد وجهة التغيّر الاجتماعي العام مثل احترام القانون، وتوظيف الدين لمهّمته في إملاء فراغ القلب، وإرضاء عواطف البشر وإلهامها إلى الأعمال النبيلة، وغير ذلك من تلك الصوَر الاجتماعية المطلوبة في مثل الوضع الراهن الوطني والعربي والدولي؛ الذي يحتاج إلى تدبّر كبير يعتمد فيه على الشرائع العاملة على التغيير نحو الأفضل، ونشدان الحقيقة التي تستقى من أقلام الباحثين النزيهين، ومن المخلصين في أيّ أرض وجدوا.

وقبل استنطاق أفكاره من خلال مؤلّفاته وسيرته الذاتية، رأيت ضرورة تصنيف كتبه العشرة كما ورد في الترسيمة، والإشارة إلى توزيع المدوّنة، كما يلي: ثلاثة مؤلّفات (3) في التاريخ، ومؤلّفان (2) في علم الاجتماع، ومؤلّفان (2) في السياسة، ومؤلّف واحد (1) في الفلسفة، ومؤلّف واحد (1) في التربية، ومؤلّف واحد (1) في الثقافة. ويكون المجموع = 10 مؤلفات. وأقرّ

سلفاً بأنّه من الصعوبة الفصل بين هذه المؤلّفات، باعتبارها علوماً اجتماعية؛ تتداخل فيما بينها، وخاصة تداخل التاريخ بها وهذا ما يحيلنا إلى **المرجعية الثورية** التي يحتكم فيها المؤلّف باعتباره مجاهداً فيظهر حبّه للتاريخ. وميزته أنّه لا يعيش عليه، ولا يرفعه كقميص عثمان، فهو يمجّده ويعزّز به الوحدة الوطنية، ولا يستنكف من الشرعية الثورية، ويراها ورقة ناصعة كتبت بدم الشهداء والمجاهدين، فقد تأخّرنا في نقلها وتسليمها للأجيال ناصعة دون تشويه، والعبرة فيها بالنتيجة، ولكن لا يعني محوَها؛ إنّ الثورة والشرعية الثورية ورقة ناصعة سنطويها ونحافظ عليها، ولا نمزّقها، فأمة بلا تاريخ أمة لا مستقبل لها.

وبعد هذه المقدّمة الطويلة، أرغب التفصيل بالإشارة إلى الجوانب التي استقريتها من هذه المدوّنة والتي يمكن أن تكتب في كلّ واحد من الكتب العديد من المقالات، وما أقوله الآن هو العرض الأولي، الذي أضعه في اختصاص **علم الاجتماع العام** وما تشترك فيه العلوم الأخرى، وما ينبثق عن تكويناته من مسائل تاريخية وسياسية وفلسفية وتربوية وثقافية، لأنّني لمّا درست متونها تبيّن لي أنّ المؤلّف لم يخرج من اختصاصه، فهو كما يُعرف باحث في **علم الاجتماع**، ويلمس هذا التوجّه في المنحى المعرفي التي تحويه المؤلّفات، والمنهجية الاجتماعية التي يعتمدها في معالجته القضايا الثقافية، أو التاريخية، أو السياسية، أو الفلسفية، وفي النظريات الاجتماعية التي اعتمدتها وكأنّك تُقرأ لنظّارها أمثال: دوركهايم، وتالكوت بارسونز، وكروبر... وهم يتحدّثون في قوانين الجدل بتأكيد أهمية البنية التحتية والتطوّرات التي تتمّ ضمنها في تحديد

الوجهة الأساسية للتغيّرات التي تتمّ ضمن المنظومة الاجتماعية، ولم تفارقه تلك الأفكار التي تدرس المجتمع ضمن بيئته، أو تلك المؤثّرات التي لها الدور في التوجيه والتعيين؛ لأنّ هذا العلم كما يقول المختصون "يهتمّ بدراسة المجتمع وما يسود فيه من ظواهر اجتماعية مختلفة دراسة تعتمد على أسس البحث العلمي؛ بغية التوصّل إلى قواعد وقوانين عامة تفصح عن الارتباطات المختلفة القائمة بينها[1]". ونعلم أنّ علم الاجتماع في معناه العام موضوعه المجتمع الإنساني، وما تطرحه المجتمعات الإنسانية من ظواهر ومسائل اجتماعية، يهتمّ بدراسة أوضاعها الاجتماعية، ويسعى إلى معرفة الحياة الاجتماعية عن طريق الحصول على بيانات صادقة من الواقع الاجتماعي. وهذا يعطينا الدليل بأنّ المؤلّف من المتخصّصين الدقيقين؛ حيث نجده في كثير من كتبه يُخضع الظواهر الاجتماعية للبحث العلمي الدقيق، ويعالج الأفعال الاجتماعية والأشكال التي تتّخذ العلاقات المتبادلة في الحياة الاجتماعية؛ بقصد البحث عن النظم التي تُوضّح معالم الحياة والوقائع الاجتماعية، للحصول على تفسير المجتمع، ومعرفة التشابك العام عن طريق هذا العلم الذي قال فيه ابن خلدون (واعلم أنّ الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة غريب النزعة غزير الفائدة) كما أنّ المؤلّف في كلّ أبحاثه ما كان يخبط خبط عشواء، بل يعتمد النظريات الاجتماعية والمقولات النظرية العلمية التي تحدّد المرتكزات الرئيسة، والأبعاد الحقيقية للمسائل الاجتماعية في سبيل استكشاف الواقع الاجتماعي.

---

1. هيئة الموسوعة السورية، الموسوعة العربية، ط 1. دمشق : 1998، المجلد آ، ص 379.

ونعلم كذلك بأنّ علم الاجتماع لا يدرس الإنسان على أنّه فرد، بل فرد ضمن مجموعة بشرية ينتمي إليها، ومن ذلك تجد محتويات المؤلّفات التي عالجناها **تكمل بعضها، وتأخذ من بعضها؛ حيث نجد التداخل قائماً بين كثير منها، كما نجد الوحدة العضوية ظاهرة كأنّها وحدة تجمع المتعدّدات المتمايزة؛** باعتبارها علوماً إنسانية أو اجتماعية، فتتقارب في أفكارها ونظرياتها، وخاصة بالنسبة لدارس أم العلوم (الفلسفة) فتجده يخوض في شتّى العلوم. وباحثنا من هذا النوّع؛ له إلمام متميّز بالفلسفة وعلم الاجتماع، فقد جمع بين الحُسنيين، فنلمس فيه **التخصيص والموسوعية**، وهذا ما لاحظته في لقاء علمي وهو يحاضر في مجمع اللغة العربية بدمشق في أكتوبر 2004، حيث دبّج خطاباً لسانياً عن توحيد المصطلحات العلمية، خطاب متميّز أبهر به الحضور، كأنّك أمام متخصّص دقيق، وصارحته يومذاك بأنّ هذا الكلام لا يلمس إلا عند خاصة الخاصة، وأجاب بكلّ تواضع هو اجتهاد أرجو أن أوّفق فيه. ويبدو لي بأنّ هذا الإتقان والمعالجة الدقيقة كان سببه الاحتراز والتحرّج العلمي الذي وضعه في مؤلّفاته وكتاباته الصحفية، وهذا التحرجّ خصلة جيّدة لا تتوفّر إلا في العلماء، ويمكن تسميتها **بالعلمية:** وأقصد بها الدقّة المطلوبة في الباحث الأكاديمي، ومن خصوصياتها التقصّي، والتّحري، والإتيان بالدليل، والتثبّت والإحصاء، ثمّ المحاجة والبرهان، والدقّة، وتشفيع الرأي بالدليل، ثمّ التواضع؛ تلك هي علامات الباحث العلمي الجاد وهي متوفّرة في عالمنا الاجتماعي. وهذا الجانب أهّله لأن يحرز على الدكتوراه بدرجة امتياز من جامعة الجزائر سنة 1971م، ويترقّى أعلى درجات التأهيل الجامعي، كما أهّلته لأن يكون عضواً في اتّحاد الكتّاب الجزائريين في ستينيات العصر الماضي، وينال عضوية

التأسيس للمجمع الجزائري للغة العربية سنة 1998، وأمينه العام، ثمّ يصبح رئيسه بالنيابة، وينتخب عضواً في مجمع اللغة العربية بدمشق سنة 2001م، وتسند إليه رئاسة المجلس الأعلى للغة العربية في سنة 2001م. وإنّ هذه التعيينات العلمية لا تعطى لأيّ شخص، بل هي من **وسام الاستحقاق** الذي لا ينالها إلا من هو أهل له، فمحمد العربي من أولئك الرجال الذين عهدناهم علماء باحثين يحتكمون إلى الدليل العلمي الملموس، وكأنّي به من علماء الطبيعيات، وهذا ليس بعيداً عنه؛ حيث إنّ البكالوريا التي نالها سنة 1957م كانت شعبة العلوم.

وأجدّد القول في مسألة **العلمية** التي كان مبرّرها الدقّة والتثبّت في جانب، وفي جانب آخر كان يقول رأيه بكلّ تواضع، فكأنّي به الشافعي الذي يقول : قولي صحيح يحتمل الخطأ، وقولك خطأ يحتمل الصواب، وهذه صفة العلماء المتواضعين، صفة تركِك الشعرةَ غير مقطوعة بين مخاطبك، فهو حين يجادل لا يرغم على المتابعة، ولكنّ أفكاره ترغمك على الإتباع، فتواضعه ظاهر في كثير من مقدّمات كتبه "قد يتّفق القارئ مع بعض ما ورد من آراء وأفكار، وقد يختلف، وفي كلتا الحالتين، فإنّ أقصى ما نرجوه هو استثارة التفكير، والمساهمة مع الغير في التقاط صوَر من زوايا مختلفة، دون أن تنطبق تلك الصوَر في معظمها على وضع معيّن أو حيّز جغرافي محدّد؛ فهي أقرب لأن تكون استخلاصاً لتقاطعات الواقع تمزج التجريد بالتشخيص والتعميم بالتخصيص، فإذا وفقت هذه اللقطات في إثارة الرأي والرأي المضاد، فقد بلغت غايتها وحقّقت ما يُرتجى منها[1]". وفي مقام

1. قضايا فكرية في ليلة عربية، المقدمة. الجزائر: 1984، المؤسّسة الوطنية للكتاب.

آخر يقول: نرجو أن يتّسع صدر القارئ الكريم لما يجده في بعض فقرات الكتاب من أسلوب يقترب من المحاجّة والمجادلة، ولكن عذرنا هو أنّ الإنسان ليس عقلاً فحسب...[1]. ألا ترى سمة التواضع واستسماح القارئ سلفاً بأنّ الأمر ليس من باب الحقيقة المطلقة، بل من باب المحاجة التي يعتمدها البشر، وبها قد يصيبون ويقنعون، وقد يحدث العكس، فإن وُجد هناك رأي آخر أكثر قبولاً، فليأتِ به صاحبه...

وبعد هذا، نقدّم خلاصة قراءة في مؤلّفاته حسب التصنيف الذي وضعناه سلفاً، وسيكون الحديث في هذا مستنداً **للاهتمامات الملموسة** من خلال التوجّه العام للباحث **(علم الاجتماع العام)** ثمّ يأتي التحليل لها باعتماد آليات الدعم العلمي. وسوف أعرض اهتمامات الباحث حسب الاطّراد الذي حوته متون المؤلّفات :

أولاً : الاهتمام بالتاريخ : حسب التوجّه العام للمؤلّفات نجد في هذا الاهتمام ثلاثة كتب أصيلة وهي:

1. الثورة الجزائرية، معطيات وتحدّيات : عن المؤسّسة الوطنية للكتاب، في سنة 1978، صدر هذا الكتاب ذو 270 صفحة، يشرح فيه بعض المفاهيم الوطنية، فيتحدّث عن تلك العلاقة التي لا تنفصل بين الأرض والتراث والمصير المشترك، ويربط ذلك بما اختزنته الذاكرة الجماعية من معاناة، وما اصطفته من مُثل ومبادئ صقلتها التجارب عبر العصور، ويركّز على ثلاث نقاط أساسية؛ وهي من معطيات الثورة الجزائرية التي

1. المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية. الجزائر: 2003، دار ثالة للنشر، ص 17.

أفرزت ما لم يكن في الحسبان، وتلك المعطيات أدّت إلى بروز تحدّيات من نوع مماثل، وهي:

1/1. إنّ ظواهر الحضارة والمجتمع ذات أبعاد سياسية، فهي قبل ذلك ذات دلالات ثقافية واجتماعية.

2/1. إنّ دراسة ظواهر المجتمع والتاريخ لا يقتصر فيها على التناول المخبري؛ لأنّ الأدوات المنهجية لا تكتسب أهميتها إلا في علاقتها بموضوع البحث وأهدافه.

3/1. إنّ التخلّف إشكالية كيفية في البنيات الفوقية، وتنعكس على المحيط الاجتماعي والثقافي، ولذلك فإنّ الثروة الحقيقية لأيّة أمة هي ثروة الخبرة التي تزرع بذورها الأولى في منظومة التربية والتكوين والبحث.

وبهذا نراه يرتكز على مجموعة من معطيات وتحدّيات المجتمع الجزائري، وخاصة في مجال التنمية برصد كلّ التقاطعات بين أنماط هذا المجتمع عبر لقطات حقيقية مرتبطة بالتحوّل الذي يشهده المجتمع بعد خروجه من معاناة الكولون، فيضع بين أيدي الباحثين صورًا تساعدهم على البحث العلمي في قضايا تحديث التنمية الاجتماعية، وتوضيح الأساس الاجتماعي لعملية التنمية الاقتصادية والتربوية والتصدّي للعقبات الاجتماعية التي تحول دون عملية التنمية، ومواجهة المشكلات الاجتماعية التي تنشأ عن عدم التوازن بين العلاقات الاجتماعية والتغيّر في البنية التحتية والفوقية.

2. المحنة الكبرى: هي مدخل لدراسة توصيفية عن معاناة الشعب الجزائري ومقاومته البطولية من خلال نصوص مختارة، باعتماد كرونولوجيا جزئية مستندة لوثائق أساسية. ويتعلّق موضوع هذا الكتاب بتوصيف الآتي:

1/2. الحديث عن الإبادة العنصرية Génocide ونظرياتها التبريرية المتمثّلة في الإيديولوجية الكولونيالية.

2/2. جرائم القتل شملت كلّ التراب الجزائري.

3/2. توصيف الظواهر كما حدثت من خلال الحقائق الدقيقة لفترة التسلّط والإبادة العنصرية.

4/2. معاناة الشعب من خلال تلك المظاهر، وبقيت مسجّلة في الذاكرة الجماعية التي تعتبر تلك الفترة **ورقة مطوية لكنّها غير منسية.**

فعلى مدار 419 صفحة نراه يستعمل **طريقة المسح الاجتماعي** التي تعني بجمع الحقائق عن موضوع معيّن، وتسجيل الملاحظات حوله، بغية التعرّف على الظاهرة، والوصول إلى الحقيقة الكامنة وراءها. يقف الباحث واصفاً المظاهر التي مرّت على الشعب الجزائري من خلال التجهيل والتوحيش والتمدين على الطريقة الكولونيالية لشعب أعزل وجاهل، بسبب ما أعدّت فرنسا من أرمادة كبيرة من الجيوش والمهندسين والعلماء بغية تدجين هذا الشعب، أو تحويله سُخرة يقاوم أعداء فرنسا، ورميه في السجون وقتل كلّ من يشتمّ فيه روح الوطنية... وإنّ الكتاب يقدّم وثائق حيّة نظراً لما يحمله من نصوص أصلية عن التخطيط العنصري، كما يحمل شهادات عن معاناة هذا الشعب الذي أصبح فيما بعد حقل تجارب تُمارس عليه كلّ أنواع المذلّة. كما أورد فيه نماذج من هستيريا الإيديولوجية الكولونيالية التي

تحرض على الجريمة ضد الإنسانية، أو تبرّرها باسم التفوّق العرقي أو التعصّب الديني، بإمضاء كبار المفكّرين وعدد من القادة السياسيين والعسكريين في المستوطنة وفي المتروبول. فنراه يمقت **الكولون** ويستعمل هذا المصطلح مراراً بتأكيد المجازر التي قام بها في البلاد التي دخلها باسم التمدين، ويقدّم للقارئ الوصف الموضوعي المنظّم بغرض تحويل الظواهر الاجتماعية إلى معطيات علمية، فيعتمد المنهج العلمي المعتمد على الاستجابة لمتطلّبات القياس، بمراعاة شروط التكميم، ويستعملها في التحليل الوثائقي كلّما تطلّب ذلك. فأنت أمام توثيق دقيق؛ تقدّم فيه المعلومات، وعليك الخروج بنتيجة من وراء ذلك.

3. الجزائر المفكرة والتاريخية أبعاد ومعالم: على مدار 318 صفحة، يستعرض الانشغالات الثقافية والمجتمعية والسياسية المتعلّقة بالجزائر ومنطقتها الجيوسياسية، بأسلوب المناظرة القائم على التوليد الجدلي؛ بعرض الفكرة ثمّ الاعتراض عليها، وصياغة خلاصة تركيبية تخضع لنفس العملية، متّخذاً منهج أفلاطون الفلسفي. وبعد مناقشة مستفيضة لثلاثة أفكار أساسية، وهي:

1/3. إنّ الجزائر تتمتّع بمؤهّلات مادية ومعنوية هائلة، أغلبها في حالة كمون، لا يمكن تفعيلها بالاكتفاء بالاستنساخ والببغائية، أو بالاقتصار على الأوصاف الرنّانة، وأنّ توظيفها الصحيح يتوقّف إلى حدّ بعيد على إدراك مسلكي، والانطلاق دائماً من تجربتها التاريخية.

2/3. إنّ النّخب القيادية فكرية وسياسية لا يمكن أن تنجح في مهام البناء الحضاري والمؤسّساتي وتضمن الازدهار والاستقرار وقوّة الدولة، إذا

تناست حقوق وواجبات المواطنة، أو اعتبرت نفسها طائفة خارج المجتمع أو فوقه.

3/3. إنّ جوهر الوطنية الجزائرية هي في اعتزازها بالهوية العربية الإسلامية وبالأمازيغية؛ باعتبارها الرابطة القوية بين الإسلام عقيدة وحضارة، والعروبة لساناً وثقافة، فإذا اهتزّت تلك العلاقة أو ضعفت فهناك تظهر بصمات الذئب الكولونيالي، وتفوح روائح متعفّنة لتركته الإجرامية، ويتدخّل بعد ذلك باسم المحافظة على حقوق الأقليات. وهذا كلّه من صنع أذنابه الذين لا ينقرضون إلا إذا كان الصفّ الوطني متيناً.

وما يمكن التعليق على هذه المدوّنة (الكتب الثلاثة) نرى الباحث يوظّف **الطريقة التاريخية** في علم اجتماع التاريخ؛ وهذه الطريقة تسعى لاستخلاص المبادئ عن طريق الماضي، وتحليل حقائق المشكلات والعوامل التي أثّرت في الحاضر، فأستاذنا يتحدّث عن وضعية مرّ بها الشعب الجزائري الأعزل والأمي في الفترة الكولونيالية، والتي ذاق فيها ويلات التهجين والتصفية، ولكنّ هذا الشعب كان منظّماً سياسياً، بفضل توجيهات النظام السياسي آنذاك، فلعب دوراً متميّزاً أفضل من الشعوب التي كانت تحتكم إلى رتبة ثقافية معتبرة، وإلى قيادات متكوّنة سياسياً وعسكرياً، وهذا ما لم تنتبه إليه تلك الأرمادة التي استقدمها الجيش الفرنسي لقراءة كلّ الخلفيات التي تجعله يدرس هذا المجتمع بغية التحكّم فيه، وفي الأخير خابت ظنونه، بعدما شمّر الجزائريون غداة الفاتح من نوفمبر لتقويض دعائم المستعمر "إنّ الجزائريين الذين شرعوا غداة الفاتح من نوفمبر 1954 في تقويض دعائم الاستعمار الاستيطاني العنصري كان من بينهم في ذلك

التاريخ 94% من الأميين بين الرجال و98% من الأميات، ولكنّ الأمية الأبجدية لا تعني الأمية السياسية، فقد كانت أغلبية الجزائريين تغلي حماساً للثورة، وتتمتّع بفضل الحسّ الشعبي المرهف بوعي سياسي، وقدرة على تحليل الأحداث الداخلية والخارجية، والتمييز بين التضليل الذي تخصّصت فيه مصالح العمل السيكولوجي لا صاص (SAS) وتوجيهات جيش وجبهة التحرير الوطني، وتكشف قراءة المناشير التي كان (النظام) يوزّعها على المناضلين وجماهير الشعب على مفارقة هامة، ألا وهي دقّة الأفكار وعمق التحليل السياسي والأسلوب الواضح والمباشر من جهة، والأخطاء اللغوية والنّحوية الكثيرة من جهة أخرى، حتي يمكن أن تحدث في التعبير وتدلّ هذه الظاهرة على الدور الهام الذي لعبه تعليم الشعب، وحتى المقدار القليل من التعليم الذي تلقاه الجزائريون في مدارس النظام الاستعماري الذي تمّ توظيفه -عكس توقّعات الخبراء الفرنسيين- في خدمة الثورة المسلّحة ومواجهة العدو بأسلحته، ومن بينها لغته وبعض قنواته الإعلامية[1]". فنرى الباحث ينتهج منهجاً علمياً في البحث والاستقصاء في دراسة منشأ الظاهرة ومقارنة النشوء الأقدم بالحاضر، وبيان العوامل التي تقف وراء التبدّل والتغيّر في سمات الظاهرة، ويستعمل مجموعة من التعميمات والوسائل؛ بغية الوصول إلى حقيقة الظواهر الاجتماعية. واستطاع من خلال اعتماد الدراسة الكرونولوجية وطريقة المسح الاجتماعي توضيح العقبات التي تحول دون عملية التنمية، وقدّم الظواهر التي يمكن للمجتمع أن يتحرّك باعتبار أنّ الحياة متغيّرة ومتجدّدة لا تعرف السكون "كان من المفروض أن يؤدّي سجل الجريمة

1. الثورة الجزائرية معطيات وتحدّيات. الجزائر: 1991، المؤسّسة الوطنية للكتاب، 77.

الأسود إلى إصابة الدولة الكولونيالية المعتدية التي صاغت وتبنّت قبل عقود قليلة من غزو الجزائر إعلان حقوق الإنسان، الاعتداء على الجزائر؛ أي بعد 41 عاماً فقط من شعارات ثورتها الأخوة والمساواة والحرية، أقول كان من المفروض أن تحسّ ولأمد طويل بما وصلت إليه حكوماتها المتعاقبة من وحشية وانحطاط، وتخجل من تسامح ثوار وأجيال الاستقلال الذين تعرّض أجدادهم للتقتيل الجماعي والاستباحة، أو عاشوا عشرات السنين في الذلّ والمسغبة غرباء في عقر دارهم، فقد حُرِموا من الدولة وتقاليدها، ولم يعرفوا من المواطنة سوى القمع والتحقير[1]". وإنّ الحركة (الحرب والثورة) هي التي أدّت إلى التغيير، وإلى إخراج من كان يتصوّر أنّ الجزائر، بلد ما وراء البحر جزء من البلد الأم فرنسا الكبرى. فوراء الحركة يكون التغيير، ووراء كلّ انتفاضة يحصل الانعتاق. ويقترح في نهاية المطاف بأنّه حان وقت لتجديد بناء الدولة الجزائرية، وهذا التجديد جواني يجب أن يعتمد الخصائص التصحيحية لمعضلات تستوجب النظر لا غير "يبدو في نهاية المطاف أنّه لتجديد بناء الدولة الجزائرية فإنّ النموذج لا يوجد خارج الحدود؛ لأنّ الاقتباس من التجارب المتقدّمة والأقلّ تقدّماً لن يفيد شيئاً إذا لم يرجع الساسة والمفكرون أولاً إلى منابع ثورة التحرير التي انبثقت من كيان المجتمع كلّه، وكانت صورة صادقة لتركيبته الحقيقية في الأرياف والمدن والمهجر، ولم تمنعها ضرورات الاكتشاف اليومي للحلول الصحيحة لمعضلات تستوجب الاجتهاد، والخطأ والصواب، لم يمنعها كلّ ذلك من التقيد بأخلاقيات وتقاليد الشعب الجزائري. إنّ السلطة الديمقراطية هي

1. المحنة الكبرى. الجزائر: 1999، المعهد الوطني للمطبوعات المدرسية ONPS، ص 21.

السلطة المستمدة من الشعب، وفي خدمة المجتمع كلّه، وليست تلك التي تنزل عليه من فوق، وتنادي من وراء القلاع: أين الشعب؟[1]".

ثانياً : الاهتمام بعلم الاجتماع : ضمن علم الاجتماع العام نجد هذين المؤلفين:

1. **التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية:** هي دراسة اجتماعية توصيفية لبعض دلائل الحاضر ومؤشّرات المستقبل، في قسمين؛ تناول القسم الأول توصيفاً نقدياً لأداء النُّخب السياسية والثقافية الجزائرية خلال الثلاثين سنة الماضية، كما يبدو ذلك الأداء في مجموعة من المجالات ذات الدلالة عمّا تقدم عليه الجزائر وهي على أعتاب التسعينيات من تحوّلات وتغيّرات. وفي القسم الثاني يعالج أهمية السياق التاريخي المجتمعي لفهم وتحليل ظواهر الاقتصاد والسياسة والثقافة، وضرورة إخضاع ذلك السياق لمعطيات الواقع ومطالب المستقبل؛ لأنّ الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يستحضر الأبعاد الثلاثة للزمن بمضامينها الشخصية والجماعية، ويستطيع القيام بفعل أو اتّخاذ موقف في ضوء خبراته الماضية ومعاناته الراهنة وتطلّعاته المستقبلية. ويخلص الباحث في أنّ هذا العمل توصيف علني دافعه الوحيد الاعتزاز بالوطن، والعرفان بتضحياته ومشروعية تطلّعاته، والإدراك للمسؤوليات الحضارية، والموقع الجغرافي السياسي لمنطقتنا العربية في عالم لا يرحم الضعفاء والمتخاذلين. وبعد أكثر من ثلاثين عاماً على بداية حركة التحرّر والبناء، هل أدركنا الحرية؟ وماذا يعني التحرير من الكولونيالية في بلدان تخطو كلّ سنة نحو مزيد من العجز

---

1. الجزائر المفكرة والتاريخية، أبعاد ومعالم. الجزائر: 2001، دار الأمة، ص 11.

والتبعية؟ وما قيمة إنجازاتنا الراهنة؟ ويركّز على نقطة أساسية، وهي أنّ التحرّر لا يعني الانعتاق من المستعمر وكفى، بل يراهن على استمرارية التكامل بين النُّخب والجماهير، من أجل تجسيد إرادة شعبية للإحساس بالمواطنة "لقد حقّقت بلدان المنطقة العربية تحرّرها السياسي النسبي وبدرجات متفاوتة، ولكن التحرّر ليس سوى مدخل للحرية فبدون تحالف حقيقي بين النُّخب والجماهير من أجل التقدّم والازدهار، تحالف يقوم على اكتشاف صيغة للممارسة الديمقراطية تجعل السلطة تعبّر عن الإرادة الشعبية وليس استيلاءً عليها، والمواطنة انتماء موضوعي وليس مجرّد علاقة عاطفية، والانتماء الموضوعي يعني فيما يعنيه ارتباط الحقّ بالواجب والاحترام الملزم لقانون الدولة في دولة القانون[1]". ألا ترون أنّ هذه الأفكار سبقت أوانها، وأنّها حديثة في علم المستقبل Futurologie، فنجد الباحث مستقبلي النظرة Futuriste يدعو إلى الفعل الديمقراطي الحقيقي، في الوقت الذي كان الحديث عن هذا المجال من المحرّمات، ونراه يتحدّث عن خصوصيات المواطنة التي يجب أن يحصل عليها كلّ مواطن بعفوية، ودون العودة إلى ردّ فعل يؤدّي إلى العصيان. ألا ترون أنّ مصطلح **المواطنة** الذي أصبح موضة العصر، كان الباحث قد تعرّض له منذ أمد، وأعطى له دلالته اللغوية والاصطلاحية الحقيقية، وهي القيام بالواجب، وأداء الحقوق في إطار الحرية والعدالة.

2. الجزائر والعالم: ملامح قرن وأصداء ألفية: يلخّص الكتاب حصيلة النظام العالمي الراهن الذي كسّر حركات التحرّر وبناء الدول

1. التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية. الجزائر: ديوان المطبوعات المدرسية، ص 182.

الوطنية، أو يعرقلها عن طريق الكمبرادور، فكلّ محاولة لبناء دولة الحداثة من داخل الهوية التاريخية للأمة بمنظور جديد يجد صعوبات جمّة من قبل الغرب الذي لا يريد بناء دول وطنية تقوم على العدل والتنمية ومحاولة اللحاق به. رغم أنّ هذه الدول لا تحمل ضغينة للغرب، وتكنّ له كلّ التقدير على المنجزات الحضارية، ومع هذا فإنّ شيئاً ما لا يعجبه، وتؤرّقه كثير من الأمور، ويقول: إنّ أكثر ما يؤرّقني كمواطن عايش بعض الأحداث الجسام وهو شاب لم يبلغ العشرين، هو واقع الجزائر ومستقبلها في الأمد المنظور، فقد كنّا على يقين حتى وقت قريب أنّ شعبنا وُلد من صلب ثورة بحجم ثورة أول نوفمبر 54 لن يكون أبداً عرضة للانكفاء والانفراط، بعد أن كان خلال الستينيات القدوة والمثل في العالم الثالث، ومبعث الأمل الواعد في كلّ أرجاء الوطن العربي والإسلامي وإفريقيا. وإنّه يجب على النّخبة المبدعة والوطنية أن تضمّ إلى صفوفها النساء والرجال الأحرار في تفكيرهم، ويعملوا على التصدي لكل شكل يؤدّي إلى التعصّب والجهالة والشوفينيات البدائية.

وبهذا الحماس الذي يوظّف فيه **علم الاجتماع في معناه الريفي، وعلم اجتماع قضايا التنمية**، تناول الباحث الغايات النظرية التي تتلخّص في الوقوف على طبيعة الظواهر الاجتماعية والنظم، وكيفية نشوئها وتطوّرها، إضافة إلى ما تؤدّيه من وظائف في إطار البنية الاجتماعية. كما استهدف الكشف عن طريق الاستفادة من القوانين الاجتماعية الطبيعية في تحقيق المنافع المادية والمعنوية لمجموع السكان المقيمين الذين يؤلّفون بمجملهم المجتمع المعيّن. فترى صاحب الكتاب محلّلاً بارعاً موضّحاً الأساس الاجتماعي لعملية التنمية، وكيفية تذليل العقبات التي تحول دون تنمية، وكأنّي به العالم الاجتماعي بارسونز عند حديثه عن التنظيمات الاجتماعية

التي يجب فهم متغيّراتها ضمن المنظومة الاجتماعية، وعلى ضوء ذلك تقدّم الحلول للبنية الاجتماعية.

ثالثاً: الاهتمام بالسياسة: ضمن علم الاجتماع السياسي نجد مؤلّفين، وهما :

1. النظام العالمي ماذا تغيّر فيه؟ وأين نحن من تحوّلاته؟ في 394 صفحة مقسّمة إلى ثلاثة أقسام وتسعة فصول، يجيب الباحث الكاتب عن أسئلة طرحها في مقدّمة كتابه، وهي:

1/1. كيف وصلت المنطقة العربية إلى ما هي عليه من ضعف وتشرذم، وأين الخلل من وراء ذلك؟

2/1. هل تُعاد هيكلة العالم في كلّ مرة في غياب بلداننا، وعلى حساب شعوبنا؟

3/1. ما هو المطلوب من القيادات والنُّخب، ونحن على مشارف نهاية القرن العشرين وبداية ألفية جديدة؟

4/1. كيف تستعيد شعوبنا الثّقة في قدراتها ومستقبلها وترسّخ تضامنها في عالم تقوده الكتل الكبرى ويتّجه نحو التدويل الشامل للاقتصاد والثقافة والإعلام، ويحتكر التكنولوجيا ويفسّر الشرعية حسب مصالحه؟

كما يطرح مدخلاً لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم من الحرب الباردة إلى الأحادية القطبية، وهذا ضمن مسار إعادة قراءة لسجلنا السابق، ومن بين حقائقه أنّ التقدّم يحدث بتراكم التجارب والخبرات والمعارف، ويؤدّي إلى الثقّة في النفس، والتحكّم في المستقبل، والانفتاح على العصر بلا عُقد ولا

تعقيد وبالمشاركة في منجزاته، ويرى أنّه ليست لنا خصومة مع ماضينا الحضاري، بل هو الذي يخاصمنا بتقاعسنا عن النقد والغربلة والإضافة والتطوير لإيصاله إلى راهنية Actualisation، فليس هناك مخاوف من الحداثة والعصرنة، فهي امتداد طبيعي لحضارتنا.

لقد حاول الباحث تقديم إجابات أولية على جوانب من هذه الأسئلة، من وجهة نظر مثقّف مختصّ في مجال العلوم الاجتماعية، يهتمّ بالتقاطعات الموجودة بين موضوعاتها ومناهجها، كما هو الشأن بين فلسفة التاريخ، والاقتصاد السياسي، وعلوم الأنتروبولوجيا، والنفس، والاجتماع، فصاحب هذه الأفكار ينتمي إلى جيل شارك من مواقع مختلفة في صنع أحداث حقبة التحرير الوطني، وتحمّل قدراً كبيراً من آلامها، وانتظر ثمارها بثقّة تلازم العديد من أفراده اليوم، ويخاف اليوم على هذا الجيل السقوط الشاقولي الذي تغذيه وتنشره وسائل الإعلام تنكيلاً بنا، وتوهيناً لكسر الثقّة بين الشعب ومسؤوليه فيخاف أن توهن وتظهر في العجز الذي يشمل منجزاته. ولقد أدّاه هذا القول كذلك لما رآه من ملامح التبعية التي بدأت تظهرها الوسائل المعاصرة، والتي لم نستطع استغلال المفيد منها، فغابت الأصالة والإنية في شباب كان آباؤهم أسوداً "تظهر خطورة التبعية الذهنية في ظاهرة التوالد الذاتي أي إنتاج التبعية من الداخل بسبب ما تمارسه الثقافة والإعلام والاهتمام القشري بمنتجات التكنولوجيا من تأثير على النخب وبعض القيادات السياسية والانتليجانسا فتبدو وكأنّها هي الممثلة لكلّ المجتمع المدني على الرغم من انعزالها في برج عاجي وانفصالها عن الشعب[1]".

1. النظام العالمي ماذا تغيّر فيه؟ وأين نحن من تحوّلاته؟ الجزائر، 1997، ديوان المطبوعات المدرسية، 382.

2. المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية (مقاومة القبائل للإدماج والتفكيك وفشل مشاريع التنصير والتجنيس) نجد محمد العربي يترجم هذا العمل لـ ش. ر. أجرون بدافع علمي للإطلاع على صوَر موثّقة لوقائع الصراع بين الكولونيالية الاستيطانية الفرنسية والمقاومة الشعبية الجزائرية بأشكالها، ونراه باحثاً مترجماً حقيقياً مستقصياً التأثير الحقيقي لسياسة الأعراق التي تعمل فعل الخميرة على تمزيق الانسجام الداخلي في المجتمع الجزائري، بوضع منطقة القبائل مخبراً لهذا الأمر؛ حيث يدافع العسكر عن المنطقة بأنّ سكانها من الجنس الأعلى المنحدر من الأصل الروماني أو الوندالي، ومنطقتهم لا تنتمي إلى منطقة سكان الجنس الأسفل، فنراه بحماس يترجم بكلّ دقّة الصراع الناشب في حقبة (1850–1900) بنقل شهادات تعكس التوهّم الذي رآه المستعمر، فينقل مقاومة القبائل لكلّ أشكال الفصل بين الجزائريين، والمحاولات العظيمة لحملات التنصير والتجنيس، بالعروج على ثورة المقراني، وأثرها على الشيخ الحداد وعلى شبكة الزوايا الرحمانية. وفي الكتاب إجابات صريحة تُلقي الضوء على حقبة من التاريخ الاجتماعي الثقافي للجزائر، وتُظهر أدبيات فرنسا في محاولات مسؤوليها خلق بؤر للتوتّر، بطمس القانون وحقوق الإنسان المتشدّق به لا غير، وتبقى فرنسا المستعمر تمساحاً لا تريد الخروج من الكولونيالية الحاقدة، ولا تتبرّأ منها.

ترجم الباحث الموضوع بصراحة واضحة؛ وأشار إلى الصراعات المدمّرة في كثير من مجتمعاتنا حول الإسلام دين التوحيد والوحدة الذي نصّ على حرية المعتقد، ورفض الأكليريكية، وحثّ على احترام حقوق

الأقليات، وجعل التسامح علامة التقوى، ولمّح خائفاً من الخطط المبيتة التي لا تظهر نتائجها إلا بعد سنين، وتؤدّي إلى التدمير الذاتي أو خلق صراعات بينية، فنجد الباحث ينزل كتابه الأول ضمن علم الاجتماع السياسي؛ باعتماد مجموعة من الحقائق والفرضيات التي يسير الباحث بهديها بغية التأكّد من صحّتها، والوصول إلى قوانين عامة يفسّر بها حركة العصر، كما اعتمد طريقة جمع الحقائق عن الموضوع وتسجيل الملاحظات، للتعرّف على ظواهر المجتمع، والوصول إلى الحقيقة الكامنة وراءها. وأما الكتاب المترجم فنجد اختياره يتماشى واختصاص الباحث، حيث وافق التجانس الثقافي لما ينشده، فلم يكن الخيار عشوائياً، بل يدخل في سلسلة الاختصاص الذي يكمل المعارف العامة، واعتمد أحد الباحثين النزيهين وهو المؤرّخ أجرون، والذي اعتمد وثائق كتبت بيد المخطّطين للفعل الإجرامي، وللكولونيالية التجهيلية. وركّز فيه على الطرح الاستعماري غير المصرّح به، ومثله مثل الذي يلكم بالقفّاز، فالاستعمار أخطبوط لا يحترم المبادئ ولا يقرّ بالديانات، ولا يهمّه التنوّع الديني، بل غرضه التدجين وخدمته، وترسيخ مبادئه وإذلال الشعوب "غير أنّه لم يكن يبدو من قبيل الإمكان العدول عن تقاليد أصبحت راسخة الجذور. وذلك أنّ الإدارة الفرنسية في ذلك العهد، وإن كانت تطري وتمتدح الحياد الديني الذي تلتزمه الدولة، تعتزم المضي في سياسة التدخّل، وهدفها واضح في ذلك وإن لم يكن مصرّحاً به، وهو الحطّ من الإسلام وإذلاله وتدميره، أو على الأقلّ ترسيخ اللائكية في الأذهان والأفكار[1]". وهذا هو الصراع الذي يجب أن ندركه بأنّ فرنسا التي تدّعي

1. المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، الجزائر؛ 2002، منشورات ثالة، ص 195.

الأخوة والعدالة والحرية لهي من الأشياء الشكلية لا غير، فكانت في الجزائر وفي الهند الصينية تعتمد سياسية الغلبة والبقاء للأصلح، وإيديولوجيتها الاستعمارية المدمّرة لا تنحرف عنها مهما أبدت من بياض أنيابها، فلا يمكن أن يأتي من جذر الشوك شجرة الزيتون "إنّ نظرية الصراع والحرب الحضارية ترفض الاختلاف الثقافي، وتحتقر الأعراق الأخرى، إنّما تستمد مقولاتها اللاعقلية واللاأخلاقية من التطوّرية الداروينية البقاء للأصلح أي الأقوى والإيديولوجية الكولونيالية والصهيونية الثأرية والحاقدة على كلّ البشرية منذ سقوط مملكة داود وهيكل سليمان إلى اليوم[1]".

رابعاً : الاهتمام بالفلسفة: نقرأ عنواناً واحداً في هذه المدوّنة، وهو **قضايا فكرية في ليلة عربية** فترى الباحث في هذا الكتاب الصادر عن المؤسّسة الوطنية للكتاب سنة 1984، يشخّص أزمة الخيبة والاحساس المشترك بوجود أزمة عميقة الجذور، انعكست آثارها على البنيات الثقافية والاجتماعية وارتدت آثارها إلى الوضعية السياسية بسبب العجز الملاحظ عن توظيف التراث في شكله الإبداعي. وفي طرح جادّ حول هذه الأزمة، حاول وضع فرضيات تساعد على الفهم والتحليل والتفسير بتضمين مجموعة من الحلول:

- إنّ التخلّف وضعية شاملة في ظل انهيار أخلاقي واقتصادي.
- إنّ التخلّف تفاعل الموروث السلبي في هياكل المؤسّسات.
- إنّ التقدّم ليس حالة سكونية.

1. الجزائر والعالم: ملامح قرن وأصداء ألفية. الجزائر، 2002، منشورات ثالة، ص 269.

وبهذه الفرضيات كشف عن المضاعفات العلمية والتخلّفية على الساحة، وعلى التيارات والمذاهب المتصارعة منذ السبعينات، فرأى أنّ المستوى العقائدي والتنظيمي في احتضار مستمر، غير أنّ الانطباع الذي يبقى في الذهن؛ هو أنّ التخلّف البنوي يزرع تخلّفاً ذهنياً وسلوكياً من علاماته الغرور والذي يوهم البعض بأنّهم اليوم أحسن من الأمس، وأنّ الغد ملك أيديهم. ونجده في هذا الكتاب يلامس كثيراً من الاختصاصات، وخاصة علم النفس وعلوم التربية، فلقد مكّنته الدورات التدريبية التي أجراها بجامعة لندن في أوائل السبعينيات من الابتعاد عن التخصيص الدقيق، ولذلك لمستُ فيه الموسوعية؛ حيث انشق عن علم الاجتماع لينتج في فلسفة التربية، ويحتلّ هذا الاختصاص مكانة في البلدان التي تعيش مرحلة نقلة حضارية؛ إذ تجري مجموعة من التغيّرات التي تستوجب إعادة النظر في مسائل التربية والتعليم، وما يتعلّق بها من ظواهر اجتماعية تواكب تلك التغيّرات وتعمّق جذورها.

خامساً : الاهتمام بالتربية : نجد كتاباً واحداً في هذا الاختصاص والموسوم : **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية** : خرج للتداول سنة 1986 عن ديوان المطبوعات الجامعية يقدّم فيه مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي باعتبارها تمثّل الرؤية الحضارية والفلسفية لإنجاز مستقبل واعد، وهذا بتقديم رؤية نقدية واعية تتجسّد فيه المدرسة والجامعة بما تمثّلان من البحث العلمي الأساسي والتطبيقي، وكلّ ذلك لا يأتي إلا بمنهج واضح ينبع من داخل المنظومة وفي مستويات مختلفة، "تواجه مؤسّسات التكوين المدرسي والجامعي عزلة مصطنعة عن محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي في بعض الحالات تكاد

تتحوّل إلى ما يشبه الدير الذي يتعاقب عليه القساوسة، ويكرّرون نفس الطقوس والمراسيم، وذلك بسبب قدم وعدم تلاؤم التشريعات التي تحكمها بالإضافة إلى الكتل البشرية التي تنهال على نفس الهياكل، وتضخّم حشود التلاميذ والطلاب بدون توجيه أو متابعة بيداغوجية، وتحت وطأة كلّ هذه الضغوط يصبح الهمّ الأول للتلاميذ والطلاب هو الحصول على (تأشيرة المرور) الدبلوم، والشغل للأساتذة هو الحصول على الترقية والاستفادة من سنوات الخدمة، وحلّ المشاكل الاجتماعية اليومية، ويتحوّل الهدف الحقيقي للمدرسة وهو التربية والتكوين إلى مجرّد حراسة للحشود، وانتظار المرتب في نهاية الشهر، وينظر إلى مواصلة التكوين والبحث العلمي في الجامعة وكأنّه فخّ يقع فيه السذج والمغفلون[1]" وبدافع التقويم نجد محمد العربي يضع بين أيدي المسؤولين والمدرّسين والقرّاء مجموعة من الآليات والأفكار والمقترحات التحديثية التي تعمل على سدّ الفجوات المطروحة في النظام التربوي الخامل، ويدعو فيه إلى المشاركة المباشرة لكلّ الأطراف الفاعلة في هذا النظام، ويلحّ كثيراً على استمرار الحوار النزيه حول واقع وآفاق هذه المنظومة بالعمل على تحديث مناهجها وربطها بتطلّعات الشعب. ونراه يدعو وبكلّ إلحاح على أنّ **المواطنة** في هذا المجال تعني حبّ العمل وإتقانه، والغيرة على الوطن تستوجب تنمية تراث الأمة والدفاع عنه، فيجب إيلاء مؤسّسة المدرسة كلّ الأهمية باعتبارها صفحة المجتمع، فإن انهارت انهار المجتمع. وكما قلتُ في المقدّمة: لاحظت أنّ الباحث يقدّم دراسة نقدية وهذا بحكم مهنة التعليم التي عرف نقائصها واستقصى عيوبها، ويضاف

---

1. قضايا فكرية في ليلة عربية، الجزائر: 1986، المؤسّسة الوطنية للكتاب، ص 44-45.

إلى ذلك ما أسند إليه من مهام سياسية في هذا المجال حيث نجده يشارك في اللجان التربوية المختصّة بوضع المناهج والكتب المدرسية، ويعيّن سنة 1970 عضواً في لجنة وزارة التعليم العالي لإصلاح التعليم الجامعي، وعضواً في الهيئة الوطنية للبحث العلمي... وهذه المسؤوليات تركته يتعرّف بشكل مباشر عن خلفيات التعليم، وخاصة عندما كان وزيراً للتعليم الثانوي والتقني. ومن هنا نرى مؤلّف هذا الاهتمام يصبّه في ما يتعلّق بمسائل القيم الاجتماعية والثقافية عن طريق النظام التعليمي بتوضيح المحدّدات الاجتماعية التي تؤثّر في تقرير السياسات التربوية وأهداف النظام التعليمي. ولذا لم يخرج عن تعريف المختصّين لهذا العلم بأنّه "العلم الذي يدرس أثر العمل التربوي في الحياة الاجتماعية، ويدرس في الوقت نفسه أثر الحياة الاجتماعية في العمل التربوي. أو هو العلم الاجتماعي الذي يدرس الظاهرة التربوية في مناحيها المتعدّدة، وفي إطار تفاعلها مع الواقع الاجتماعي[1]". وضمن هذا التحديد نجد الباحث يهتم ببحث الوسائل التربوية التي تؤدّي إلى نمو أفضل للشخصية؛ لأنّ الأساس في هذا الميدان هو التربية باعتبارها عملية تنشئة اجتماعية والبحث في هذا المجال هو البحث في **الإصلاح التربوي** الذي يجب أن ينشد، لأنّ المدرسة تلعب دوراً في تلقين الفضائل المدنية، وفي خلق الظروف التي يمكن فيها لحكم ديمقراطي أن يعيش، كما أنّ التربية هي باب تصحيح المجتمع، وتمثّل الرؤية الحضارية لإنجاز مستقبل واعد "وإذا كان نظام التربية والتكوين والبحث يمثل رؤية حضارية وفلسفية لإنجاز المستقبل، فإنّ صياغته وتنفيذه ينبغي أن تحظى باهتمام

---

1. الموسوعة العربية، المجلد آ، ص 392.

ومتابعة المسؤولين والمختصّين وجمهور المواطنين لضبط توجّهاته وإثراء مضامينه... فلم يحدث أبداً أن استحقت أمة مكاناً ممتازاً في التاريخ بدون إنجاز حضاري مبدع، وحضور ثقافي طموح ومتجدّد وهو أمر لا ينشأ باليقين من فراغ، إنّ التقدم يصنع وينمى، ولا يوهب أو يورث[1]".

سادساً : الاهتمام بعلم الاجتماع الثقافي: ضمن هذا الاهتمام نجد مؤلّفه : **المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية** إصدار دار ثالة للنشر، تحدّث فيه عن مسار الأفكار في علاقتها باللسان ومتطلّبات الحداثة والخصوصية والعولمة والعالمية، كما تحدّث عن الإشكالية الثقافية التي لا تنفصل عن حالة الركود الفكري والتخلّف الحضاري والتدهور الاقتصادي الذي أطبق علينا، وسهّل الزحف الغربي على المنطقة العربية. لقد قدّم المؤلّف وجهة نظره في أهمية التجانس الاجتماعي في ظلّ احترام الخصوصيات المحلية لمجتمعنا، وبيّن أهمية التلازم بين ثلاثي الهوية الجزائرية : الإسلام حضارة والعربية والأمازيغية لغة وثقافة، وتوطين العلم والمعرفة وتوصيلها إلى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، في صورة متكاملة ومتضامنة عن طريق حوار الأفكار وليس تبادل الإقصاء واللعان. فعَبْر 471 صفحة من الحجم الكبير يتحدّث المؤلف عن هذه الإشكاليات الثقافية المعقّدة، والتي أخذت مساحة كبيرة من التشنّج، وكادت تؤدّي في بعض المواقع إلى خلافات، فيقدّم وجهة نظر علمية تفضي إلى حلّ هذه الإشكالية عن طريق الاهتمام بالثقافة والهوية واللغة، والتي سوف تقلّص الهوّة بيننا.

---

1. المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية. 1989، ديوان المطبوعات الجامعية، ص الوجه الثاني من الغلاف.

وضع الباحث كتابه في اختصاص **علم اجتماع المعرفة**، وهو العلم الذي يبحث في صحة التراكيب الفكرية السائدة في المجتمع، مع اهتمام خاص بتفسيرها، وربطها بالمعلومات التي توصّل إليها علماء الاجتماع بطريق التجريب، وعلى أساس ربطها بالظروف والمتغيّرات الاجتماعية "الإنسان ليس عقلاً فحسب، ولا تجريبية منفصلة عن الذات والمشاعر، إنّه كذلك موقف ومبادئ ورؤية مستقبلية، تستنطق التجربة التاريخية، وتتحاور مع الواقع، وتستشرف متطلّبات المرحلة التي تعبرها بلادنا والعالم من حولنا، وما ستكون عليه الثقافة، وخطابات اللغة والهوية المعبّرة عنها في الجزائر بعد نصف قرن من التحرير والتدبير والتسيير[1]". ولقد امتدّ به التحليل ليضع كتابه في ابستيمولوجية في الفلسفة، واهتمّ فيه بتحليل العلاقات الوظيفية المتبادلة بين التراكيب والعمليات الاجتماعية والعلمية وأنماط الحياة الفكرية وساح بنا في موضوعية مستبعدة لكلّ عناصر القيمة والمعيارية والإطار الميتافيزيقي، وعالج الجوانب التي ترتبط بجذور اجتماعية، بمنهج جدلي صاعد يضع الثقافة في وضعها الحقيقي، فيقول: "إنّنا نميل إلى منهج الجدل الصاعد الذي يرفع الثقافة الوطنية إلى مستوى العالمية، ولا نثقّ في الجدل النازل الذي يبدأ بالعالمية ليحطّ من عليائه فيما يصبح في نظره فولكلوراً للفرجة والتسلية، لقد ضاع كثير من دعاة عالمية بلا وطن ولا جنسية، وفقدوا في نهاية المطاف المدار والجاذبية".

إنّ الثقافة في منظور الباحث لا تعني التعلّق بالقشور، بل تعني الشجاعة الأخلاقية دون مزايدة أو استلاب، للوصول إلى حذف ما هو حشو

---

1. المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية. الجزائر: 2003، دار ثالة، ص 17.

في موروثنا وفي أفكارنا "إنّ انطلاق التحديث من التراث والعقيدة لا يعني إلصاق إحداهما بالآخر بالطريقة التلفيقية المعهودة مثل (نعم كذا... ولكن كذا...) وهو أمر تزخر به أدبياتنا ومواثيقنا. إنّه يتطلّب مراجعة قبلية لما علق بالتراث والعقيدة من صدإ، وهو يتطلّب أكثر من ذلك: شجاعة أخلاقية، أي بدون مزايدة أو استلاب، شجاعة تصل إلى حدّ حذف وإزالة ذلك الصدأ من الأذهان والعقليات، بدون ذلك يكون الحلّ الوحيد هو المحاكاة المفلسة للحداثة الغربية والبقاء عالة على مائدتها الشحيحة[1]". كما أنّ الثقافة هي استراتيجية ديمقراطية تعتمدها الشعوب في الحفاظ على معاييرها وأخلاقها، ومن خلالها تجسّد أفعالها بكلّ وعي، وتدافع عنها، وتخرجها من بورصة النزاع... إنّ الباحث يطرح هذه القضايا لمقاربة هذا بما تعيشه الثقافة الوطنية، ويرى بأنّ الحلّ يكون باستحداث استراتيجية تراعي مختلف الأبعاد، والرهانات، وإلا خسرنا القضية سلفاً "لا حلّ مطلقاً بدون استراتيجية يشارك المجتمع ديمقراطياً في تحديد محاورها ويساهم في إنجازها، بقيادة فكرية سياسية تجمع بين الذكاء والإرادة والوعي بالرهانات الكبرى لعصر ما بعد الحداثة والتجربة التاريخية لشعوبنا قبل حقبة الانحدار وبعده، وما سوى ذلك ليس أكثر من مضاربات في (بورصة) الكلام لكي لا نقول لغواً لفظياً وديماغوجية سياسية تولد ميّتة، أو تموت قبل أن تولد[2]".

ويمكن الوقوف في مسألة الثقافة التي عهدنا فيها الأستاذ محمد العربي أحد المثقفين الجزائريين الذين كان لهم الصيت منذ الاستقلال؛ حيث ساهم في تأسيس الصحافة الجزائرية الناطقة بالعربية، وعيّن سنة 1965 رئيس

1. المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية. الجزائر: دار ثالة، ص 457.

2. المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية. الجزائر: منشورات ثالة، ص 446.

تحرير النشرة الثقافية الأسبوعية لصحيفة الشعب، ونشط في هذا المجال من خلال موقعه كأستاذ جامعي يحاضر خارج المدرّج، أو من خلال نشاطه الحزبي كمحاضر في مختلف المواقع، دون أن ننسى أنّ هذا الأمر أدّى به أن يكون أوّل عضو في الحكومة يكلّف بالثقافة والفنون الشعبية سنوات 1980-1982م... واستناداً إلى هذه المواقع الحسّاسة في المجال الثقافي لم نجد التسجيل المصاحب لذلك الوقت، وبكلّ أسف ضاعت أفكار وجهود وحيثيات كبيرة، لأنّ التسجيل إذا لم يصاحب الحدث سوف يتعرض بعد مدة للزيادة أوالنقص، وعذره في هذا قد يعود إلى الاهتمامات والمسؤوليات السياسية التي كُلّف في الحكومة أو في تمثيل الجزائر في الخارج، ولم نجد عنده ما يدوّن تلك المرحلة الخصبة، وخاصة أنّ قلّة من المثقفين كانوا قد برزوا في الساحة الثقافية، فكاتبنا منهم، والآن نبحث عن بصماته في تلك السنوات، وهي غائبة.

وفي آخر المطاف قد أتجنّى إذا قلت: إنّني أقوّم أو أقيّم أعمال الباحث محمد العربي، فكيف لباحث مثلي وغير متخصّص أن يقدّم دراسة نقدية، وإنّ عملي ليس إلا دراسة وصفية تحليلية في متون الباحث، فهو فوق النقد؛ لأنّ أعماله أكاديمية، ويشهد له طلابه الذين اعتلوا أعلى مناصب العلم بفضل الخبرة التي نقلها لهم في مدرجات الجامعة، كما أنّ أخلاقه عالية، وهي سمة لا تلصق إلا بالعلماء الكبار، فهو أرفع من أن يوضع في الميزان، ولكنّه بشر يخطئ ويصيب، فلقد أصاب في كثير ممّا طرحه من أفكار، ولكن هناك أفكار تحتاج إلى نظر، خاصة في المسائل التربوية والثقافية، وما طرحه من جدال حول المدرسة والجامعة، فهو لو يعيد فيها النظر

سيقول: لو قلت هذا لكان أحسن ولو غيّرت هذا لكان أفضل، وهذه سمّة النقص في البشر، ودلالة التغيّر للأفضل. وفي مجال التربية نشهد بأنّ للمؤلّف بصمات ظاهرة في النقد البنّاء، نقد يقوم على تشخيص الواقع، وتقديم الحلول، فنبّه إلى هذه الأوضاع المريبة والتي أوصلت المدرسة والجامعة الجزائرية إلى الصيغة السلبية، حيث ترمي بأجيال متعلّمة إلى الشارع دون استغلالهم، وبأجيال نصف متعلمة أحياناً، فغاب الإحساس بضعف المستوى وبتدهور الأوضاع، فتغلّب الكمّ على الكيف، فأين نحن من الجامعات العالمية، وأين موقعنا في الخريطة العالمية للجامعات، لماذا نكوّن لغيرنا، لماذا ندفع ضريبة كبرى لتكوين رجل الغد فيما لا يقل عن ثلاثين سنة، ويأتي بلد غربي يأخذ المورد جاهزاً... **وجعات** كبيرة مسّها الباحث في هموم هذه المؤسّسات مساً دقيقاً، فنادى في أوائل الثمانيات بضرورة الإصلاح الشامل والمتدرّج لإعادة هذه المؤسّسات إلى الانشغال بدورها في التربية والتكوين وإعداد إطارات وفنيين وتقنيين ومهندسين ومعلمين وقيادات المستقبل.

وأما الجانب الثقافي، فإنّ الباحث لم يشبع فضولي، فقد انتظرت التفصيل في القضايا الثقافية أكثر من تلك الأفكار التي أوردها في كثير من مواقع الحديث عن الجانب الثقافي، فغاب الحديث عن الثقافة الأفقية، فهل هو يزكّي ثقافة النخبة، ونعرف أنّه لا يقرّ بذلك، فأين الحديث عن الثقافة الجماهيرية العاملة على إنزال الثقافة من برج النخبة، وتكون ملموسة في سلوك المثقّف البسيط الذي يتكلّم باسم الجماهير، وأشياء أخرى في هذا المجال أنتظر فتحها؛ لأنّ الباحث من المثقفين الذين يشهد لهم بالنزاهة،

وتشخيص الوضع مع تقديم الحلول بكلّ جرأة، فقد كنت أنتظر الحديث القطع في هذا الطابو الثقافي الذي يجب على المثقّف الجزائري، مثل محمد العربي، أن يفتح النقاش بشكل طبيعي، ويدلي برأيه؛ مقدّماً الحلول التي تزيل فتيل القنبلة الموقوتة في قضايا: **الهوية، واللغة الوطنية، واللغة الرسمية، واللغات الأجنبية (الفرنسية)** ولقد أحسست بأنّه يبتغي الإدلاء بها، بل كان يدلي بها في تدخلاته الشفوية في اللقاءات المتخصّصة، إلا أنّني ما وجدت تسجيلاً لها. وأعلم سلفاً بأنّه يقبل الازدواجية غير المتوحّشة، وينظر إلى **اللغة العربية بأنّها لغة موحّدة وليست لغة أَحادية**، وفي ذات الوقت، نجده من المساهمين الفعليين في تعريب التعليم العالي في جامعتي الجزائر ووهران، ويشهد له بأنّه كان ينتقل من العاصمة إلى وهران في القطار أو في الحافلة لرئاسة لجان التعريب، فعمل بصمت في هذا المجال، وكنت أنتظر التسجيل لتلك الفترة التي شهد فيه التعريب زخمه الأول. كما أنّ الباحث لا يتنكّر لأصالة الجزائر، فيقول من الضرورة بمكان الاهتمام باللغة **الأمازيغية**، وإخراجها من بورصة المضاربة، وأنّ يكون لها نصيب معتبر ونوعي في وسائل الإعلام، وأنّ **تراثنا يتعدّى التراث العربي الذي قبعنا فيه**، ولم نحاول تجديده، **فتراثنا قديم قدَم التاريخ**، ويصرّ على **ضرورة تحديد السياسة اللغوية في الجزائر**، كي تظهر محلّ كلّ لغة في وضعنا اللغوي والسياسي وفي أطلسنا اللغوي... ولا أخفي بأنّ بعض هذه المسائل تعرّض لها باختصار شديد في كتابه: الجزائر المفكرة والتاريخ: أبعاد وملامح، الصادر عن دار الأمة سنة 2000م ويبدو لي بأنّ المؤلف يستطيع أن يكشف الغطاء عن تلك الأمور أكثر ممّا لمّح لها، وهذا ما ننتظره في لاحق من أعماله وخاصة وإنّي ألاحظ السيرة العلمية ذات مشاريع طموحة

في الإنتاج الثقافي القادم، وهذا ما نطمح أن يعالجها بكلّ قوة. هذه الأشياء الخطيرة والجيّدة في ذات الوقت، كنت أنتظر من الباحث الخوض فيها وفكّ ألغازها، وأن يطرحها للنقاش العلمي لتفادي كلّ التشنّجات التي حصلت في مجتمعنا منذ التعددية السياسية. ولا شك أنّ هذه الأمور قد فتحتُ بها شهية الكتابة في **إشكالية الكتاب القادم**، ونعرف بأنّ محمد العربي يحمل ريشة لا يجفّ مدادها، فنرجو أن يستعيد الإشكالات الثقافية، ويبحث في محدّدات **المسألة اللغوية في الجزائر**.

وأما من جانب المنهجية العلمية التي لا يمكن أن نختلف فيها، فأشهد لأستاذنا بالدقّة العلمية والمنهجية الأكاديمية، والأمانة في النقل، والتثبّت مما ينقل، واعتماد الاطّراد عند اختلاف الآراء، وعدم الخروج عن النمطية الأكاديمية، وعن عرف البحث النّوعي. وأما المعلومات فهي من الصعوبة أن يقع الإجماع عليها في العلوم الاجتماعية، فهي ليست حقائق قارة يمكن الاتّفاق عليها؛ فهي وجهات نظر مختلفة وما هو صادق اليوم، قد لا يكون كذلك غداً، وإنّ التطوّر الذي يحصل في منهجيات هذه العلوم تترك المجال مفتوحاً للباحث بالإضافة أو النقص، أو التعديل، وخاصة أنّها علوم إنسانية، متعلّقة بالإنسان الذي تتطوّر معلوماته وتترقّى بحسب الأرضية المعرفية والتغيّر الدلالي الذي يصيب معجمه. ولكن إذا أخضعناها للمنهجية العلمية وللميزان النقدي فنرى الباحث يعتمد أدوات البحث العلمي المعاصرة، حيث يخضع الرأي للحقيقة والضد، ومنها يستنتج الرأي الصواب، وذلك من شروط البحث الأكاديمي، فهي من الصدق بمكان وخاصة عند من يعتمد أدوات البحث

العلمي، مثل: الشهادات، والرسوم، والإحصاء والمصادر الدقيقة والاستقصاء، والتّحرّي.

وأختم دراستي بأنّي لمست في الباحث خصلة علمية جادة، وهي ربطه بين **الأصالة والمعاصرة** فالإنسان لا يكون عصرياً كاملاً إذا لم يصل الحاضر بالماضي، فأرى ولد خليفة ينشد التراث كماض يحنّ بالعودة إليه، وهو في ذات الوقت منافع الدين والدنيا، ولكن لا يعني بذلك التمسّك بالتراث والوقوف عنده، بل استلهام نفحات الخير منه. ولمست كذلك بأنّ الماضي القريب أو البعيد عنده لا يحول دون التماس الخير أو الجديد فيما حقّقه التطوّر العلمي والإبداع العقلي. فحبّه لقدامى العرب والأمازيغ لم يمنعه من قراءة لا مارتين، وتشيكوف، ولا ڤيكتور هيجو، وروسو، وغيرهم من علماء الإنجلوساكسون. وكان يقيس دائماً الحديث بالقديم؛ قياس الحاضر على الغائب، ويرى ضرورة الأخذ بما هو صالح في القديم وتحيينه، والمهمّ في كلّ ذلك أنّه يدعو إلى ثقافة اجتماعية متوازنة؛ تجمع بين القديم والجديد، بين المجتمع ومعطياته، بين الأرضية المعرفية والتغيّرات الحاصلة، بين **الأصالة والمعاصرة**. فالأصالة عنده لا تلغي الماضي ولا تناقضه، ويربطها بالإصلاح التربوي؛ فهو أعظم من الثورة؛ لأنّ الإصلاح التربوي مشروع حياة، ويؤدّي إلى استعادة معنى الوجود وحسن الكرامة وتحقيق شرعية التأصيل، وبه تتغيّر الذهنيات، ويحصل الإجماع وتحصل الحداثة التي يجب أن ندخلها في مدارسنا، كي لا نبقى على الهامش، وإنّ كلّ تأخير ليس في صالحنا، **فالعولمة اللغوية ترفض الفراغ وتلفظ النائمين، فلا بدّ لنا من الاندماج فيها، بالاحتفاظ بإنيّتنا وأصالتنا**. رغم أنّه ينظر إلى العولمة

على أنّها فخّ كبير، وغول يأتي على مقوّمات الشعوب الضعيفة، فلا تترك المجال للتمايز، ويرى بأنّ الحلّ يكمن في العمل النهضوي المصاحب للتيار الغربي الذي به نكون مساهمين في الفعل الحضاري الحديث. فمن خلال هذا، أراه يحمل رسالة الأمل، وهي ضرورة حياتية لمشروع حديث وواسع، يعتمد التفاعل الواضح مع الآخر، وبه يكون الانطلاق نحو مستقبل نكون فيه فاعلين كما كان أوائلُنا مبادرين.